الفصل الأول
الموقف الدولى بعد الوحدتين الألمانية والايطالية

رفع المستشار الألمانى بسمارك الذى تولى منصب المستشارية فى الفترة من سبتمبر ١٨٦٢ إلى مارس ١٨٩٠ شعار المحافظة على الوضع الراهن فى أوربا دون تغيير بعد أن استطاع هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية، وانتزاع الالزاس واللورين، كما عمل على عزل فرنسا بعقده سلسلة من التحالفات العسكرية فتحالف مع النمسا وايطاليا، حتى لا يتيح لفرنسا التمكن من الثأر الذى كان نغمة سائدة لدى الفرنسيين، كما عمل على تشجيع فرنسا على التوسع الاستعمارى خارج أوربا حتى تنسى ما حدث لها خلال حربها مع ألمانيا، وكان على بسمارك أن يعزل فرنسا دبلوماسيا حتى تتلاشى احتمالات تكوين تحالف دولى ضد المانيا. [١]

فعملية توحيد المانيا تمت على حساب انتزاع الالزاس واللورين من فرنسا وضمها للاتحاد الألمانى، وكان هذا الانتزاع يعتبر من وجهة النظر الفرنسية جريمة لا يغتفرها التاريخ، وكان بسمارك يعلم هذه الحقيقة، ويعلم أن الفرنسيين وان رضوا مؤقتا بالأمر الواقع إلا أنهم سيحاولون الأخذ بالثأر وإعادة تكامل الأمة الفرنسية إذا مكنها الموقف الأوربى من أن تقيم تحالفا دوليا معاديا للامبراطورية الألمانية، وكان على بسمارك ان يعزل فرنسا دبلوماسيا وإذا فشل فى ذلك فقد كان يدرك أنه سيعرض كل ما بناه للانهيار، فسياسة بسمارك إذا كانت قائمة على عزل فرنسا دبلوماسيا حتى تتضاءل أو تتلاشى احتمالات تكوين التحالف الدولى ضد ألمانيا، وقد بدأ بسمارك بعزل فرنسا عن الدول الكبرى المحيطة بها والشديدة القرب من المانيا وهى امبراطورية النمسا والمجر وامبراطورية روسيا، وفى عام ١٨٧٢ التقى بالأباطرة الثلاثة فى برلين. ومع أن هذا اللقاء لم يتمخّض عن ميثاق محدد إلا أنه كان بمثابة مظاهر رجعية كبرى ضمت أكبر القوى الرجعية ضد خطر الاشتراكية النامى فى أوربا، وفى العام التالى ١٨٧٣ دخلت العلاقات بين المانيا والدولتين الكبيرتين مرحلة المواثيق والاتفاقيات فعقدت اتفاقية سرية بتبادل المساعدة العسكرية بين المانيا وروسيا إذا هوجمت احداهما من جانب دولة ثالثة، ثم عقد اتفاق آخر وقعته بروسيا والمانيا والنمسا يربط الدول الثلاث على النحو التالى:

أولا: تتشاور هذه الدول فى المسائل ذات المصلحة المختلف عليها.

ثانيا: الوصول إلى تفاهم مشترك حول خطة العمل الحربى فى حالة عدم الاعتداء من

([١]) محمد أنيس: محاضرات فى تاريخ أوربا المعاصر

جانب دوله اخرى ، هكذا تحول وفاق عام ١٨٧٢ الى ما اطلق عليه عصبة الاباطرة الثلاثة غير انه سرعان ما لاح هذا الوفاق ان سياسة النمسا الجديدة في بسط نفوذها في البلقان ، وهي السياسة التي نتجت عن طردها من ايطاليا والمانيا كانت لابد ان تودي هذه السياسة الى اصطدامها مع روسيا القيصرية التي كانت تعتبر البلقان منطقة نفوذ منفرد لها ، هكذا واجهت المانيا موقفا حرجا اذ كان عليها ان تختار بين ارضاء النمسا وارضاء روسيا ، وبمعنى خاص ان بسمارك وقد اتضح له ان البلقان هو المحول الذي سيحطم عصبة الاباطرة الثلاثة ، وقد اتضح ذلك في مؤتمر برلين ١٨٧٨ حين أيد بسمارك مطلب النمسا في الحصول على قرار من المؤتمر بوضع البوسنة والهرسك تحت الادارة النمسوية رغم بقاء السيادة العثمانية عليها ، وقد بقيت هذه السيادة العثمانية حين اعلن انتهائها ، وضم البوسنة والهرسك نهائيا وشرعيا الى النمسا عام ١٩٠٨ .

وهكذا اغلقت الابواب امام روسيا القيصرية في البلقان لان استيلاء النمسا على البوسنة والهرسك قد جاء اكيد للسيطرة النمسوية في البلقان ، ولقد هزّ هذا الموقف وفاق ١٨٧٣ هزا عنيفا ، لذلك فقد رأى بسمارك ان يسارع باستغلال هذا الموقف لكي يعمق تحالفه مع النمسا ، وقد احرز نجاحا كبيرا في هذا الصدد ويبدو انه كان يأمل أول الامر ان يعقد اتفاقا تتعهد بمقتضاه كل من الدولتين بمساعدة الاخرى اذا هاجمتها دولة ثالثة ، ولكن النمسا لم تكن ترى ان تسير في هذا التحالف الى هذا الحد ، ولذلك فقد جاء الاتفاق الذي وقع في اكتوبر سنة ١٨٧٩ وهو يكاد يكون موجه ضد روسيا وحدها اذ اتفق على ان تقدم كل من المانيا والنمسا المساعدة للاخرى بكل قواتها العسكرية اذا هوجمت من جانب روسيا القيصرية ، اما اذا هوجمت احدى الدولتين من جانب دولة اخرى غير روسيا فان الدولة الثانية تقف موقف الحياد المتحالف ، والحقيقة ان هذا التحالف الالماني النمسوي كان يضع المانيا امانا مضاعفا فاذا هاجمت روسيا القيصرية المانيا فان النمسا ستسارع الى مساعدتها ، واذا هاجمتها فرنسا فان النمسا التي تقف في جانب المانيا علنا ولكن ضمنا ، ومنذ ظهور هذا التحالف النمسوي الالماني ١٨٧٩ حتى اختفاء دولة النمسا ـ المجر ١٩١٨ ظل هذا التحالف يمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية

الالمانية ،وقد حاول بسمارك بعد ذلك ان يسترجع صداقة روسيا فأيد فى عام ١٨٨٠ مطلبها فى مرور سفنها مرورا حرا فى المضايق . وفي عام ١٨٨١ عقدت معاهدة سرية بين المانيا والنمسا وروسيا اتفق فيها على انه اذا دخلت احدى الدول الثلاث فى حرب مع دولة رابعة باستثناء تركيا فان الدولتين الاخرتين تتفقان موقف الحياد ،وتحاولان قدر الامكان حصر النزاع فى اطاره المحلى ،ولقد كان لهذا التحالف بين الامبراطورة مزاياه بالنسبة لالمانيا للاسباب الاتية :ـ

اولا : كان فيه تدعيم الجبهة الملكية والرجعية فى اوربا ضد التيارات التحررية .

ثانيا : ساهم فى ازالة الغيوم بين النمسا وروسيا وبذلك تخلصت المانيا من تلك المشكلة المعقدة ،وهى مشكلة الاختيار بين صديقين بينهما خصومة .

ثالثا : انه حال دون تحالف يقوم بين فرنسا وروسيا .

ولا شك ان التحالف الثنائى للالمانى النمسوى عام ١٨٧٩ كان محورا للارتكاز فى شبكة الاحلاف الجرمانية التى قصد بها بسمارك عزل فرنسا عن الدول الاوربية ولا سيما الكبرى منها ،وبعد هذا التحالف الثنائى خطى بسمارك خطوة اخرى فى سبيل ضم ايطاليا الى التحالف الثنائى لتصبح تحالفا ثلاثيا ،والحقيقة ان ايطاليا كانت من جانبها شديدة الحرص على ان تتحالف مع دولة كبرى مثل المانيا لاعتبارات خارجية وداخلية ،وفى مقدمة الاعتبارات الخارجية ان ايطاليا منذ وحدتها كانت تنزع او تتجه على عكس المانيا الى الميدان الاستعمارى ،وركزت ايطاليا فى المرحلة الاولى من حياتها على شمال افريقيا وبالذات تونس ،فقد كان يراود الايطاليين الحلم القديم فى جعل البحر المتوسط بحيرة ايطالية واحياء مجد الامبراطورية الرومانية القديمة والاستيلاء على تونس كخطوة اولية فى هذا السبيل . هذا الى جانب ان تونس قريبة جدا من الناحية الجغرافية من شبه الجزيرة الايطالية والى جانب هذا ففى تونس جالية ايطالية كبيرة ،ولكن ايطاليا اصيبت بخيبة أمل شديدة بالنسبة لاطماعها فى تونس عندما استولت فرنسا على تونس فى عام ١٨٨١ ، وأحست ايطاليا انها لا تستطيع ان تواجه هذه الدولة الاستعمارية الاوربية الا من خلال تحالف عسكرى يسندها ويؤيدها ،لذلك رحبت بأن تسعى الى الانضمام الى التحالف الثنائى ،

هذا فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي دفعت ايطاليا الى التفكير في الانضمام الى هذا التحالف ، وثمة عوامل داخلية ايضا تمخضت عن الظروف والملابسات التي نشأت فيها الوحدة الايطالية ففي مقدمة الصعوبات التي ظلت ايطاليا تعاني منها بعد الوحدة مركز البابوية في ايطاليا ، فالبابوية تاريخيا كانت قد تحولت الى مملكة او الى دولة زمنية الى جانب نفوذها الواسع على العالم الكاثوليكي اي ان البابوية كانت دولة بالمعنى الحقيقي في ايطاليا ، وسلطة دينية خارج ايطاليا ، ولذلك يمكن ان يقال ان الوحدة الايطالية قد قامت على حساب عدد من الدويلات الايطالية الصغيرة وفي مقدمتها البابوية ولما كانت ايطاليا الموحدة بقيادة مملكة بيدمنت قد استطاعت ان تقضي على الصعوبات الداخلية الا انه كان من المتوقع ان تخوض ايطاليا الموحدة معركة خفية وطويلة الأمد مع البابوية ، وقد تستخدم البابوية هنا في هذه المعركة ولاء العالم الكاثوليكي لها ، ولذلك كانت ايطاليا الدولة حريصة على ان تتحالف او تدخل حلفا مثل الحلف الثلاثي علّه يساعدها في معركتها البابوية .

هذه بصفة عامة العوامل الخارجية والداخلية التي دفعت بايطاليا الى التحالف الثلاثي لتجعل منه تحالفا ثلاثيا ، وقد تم ذلك في عام ١٨٨٢ فنشأ التحالف الثلاثي من برلين ـ فينا ـ روما ـ . ولم يكن بسمارك يحسن الظن بقدرة ايطاليا العسكرية وبفاعليتها في هذا التحالف ولكنه كان يأمل على كل حال في ان ايطاليا بدخولها هذا التحالف تستطيع ان تحتجز جزءا غير صغير في القوة العسكرية الفرنسية في جبهة الالب في حالة نشوب حرب بين فرنسا والمانيا .

وبعد ان تكون هذا التحالف الثلاثي سعت المانيا في ان تضم اليه بعض الدول فضمت اليه رومانيا فأصبح تحالفا رباعيا ثم ضمت اليه الصرب بعد ذلك .

هذه تنتسب لها التحالفات الجرمانيه او التيوتونية (التيوتونية تعني ايضا الجرمانية) التي انشأها بسمارك لعزل فرنسا .

لقد مكنت هذه التحالفات بسمارك من عزل فرنسا عزلا يكاد يكون تاما ، وخصوصا وان هذه الشبكة من التحالفات كان بها نقط قوة واضحة ، اولا لانها تمركزت في وسط وجنوب شرق اوروبا بمعنى انها تمركزت في منطقة محدودة يسهل الاتصال بين بعضها البعض ، وثانيا ان امكانيات الدول الداخلة في هذه التحالفات من الناحية الاقتصادية تجعل من المتحالف قوة اقتصادية كبيرة فصناعات المانيا والبترول في رومانيا يجعل من هذا التحالف قوة اقتصادية ضخمة ، ثم انه بسبب قرب عواصم هذا التحالف تستطيع المانيا دائما ان تسيطر عليه سيطرة كاملة . اما عن نقط الضعف في هذا التحالف ففي عقد صها انه كان على بسمارك ان يتخلى نهائيا عن حلف الاباطرة حيث كان من الصعب عليه ان يجمع بين القيصرية الروسية والامبراطورية النمسوية في حلف واحد بسبب عدائها المشترك او التهادل بينهما حول الاطماع ومشروعات كل منها في منطقة البلقان . ايضا من ابرز نقط الضعف في هذا التحالف انه ضم دولتين عدوتين هما النمسا او الدولة النمسائية كما كان يطلق عليها والصرب ، فالنمسا كانت تعتبر نفسها صاحبة الحق في الوصاية على منطقة البلقان هذا بينما كانت الصرب وهي اقوى دولة في البلقان تدفع امام الحركات الوطنية البلقانية بفكرة الصرب الكبرى اي تجميع اكبر عدد من دول البلقان لتأليف دولة واحدة او موحدة تسيطر عليها الصرب ، وبذلك يستطيع البلقان بدوله وشعوبه وقومياته ان يتصدى للنمسا من ناحية او لاى دولة من ناحية اخرى ، وكان يسود الصرب في ذلك الوقت حركات وطنية متطرفة من التي يطلق عليها شوفونية ، ولذلك فقد كان من الطبيعي ان يكون العداء مستحكما بين الصرب وبين النمسا ، وان يهدد هذا العداء التقليدي سلسلة التحالفات البيزمونية ، ثم ان من نقط الضعف ايضا في هذا التحالف وجود ايطاليا التي يتحمس لها بسمارك تحمسا كبيرا ، واهم دخولها الحلف مسألة يمكن ان تفيد الحلف ، ولكن نقط الضعف التي ابرزت بشكل واضح خطورة وجود ايطاليا على الحلف ترجع الى نصوص هذه التحالفات وهي كلها تشترك في معنى واحد وهو ان اى دولة داخلة في هذا الحلف ليست ملزمة بالحرب اذا دخل الطرف الاخر بمعنى ان ايطاليا ليست ملزمة بالدخول في الحرب اذا دخلت المانيا ، وكان يستخدم في هذه المعاهدات كلمة العدوان غير المستفز بمعنى انه اذا اعتدى على المانيا فان على ايطاليا

ان تصارع لمساعدة المانيا ، ولكن اذا عمدت المانيا الى استفزاز فرنسا الى الحد الذى يدفع فرنسا الى الاعتداء على المانيا فايطاليا فى هذه الحالة ليست ملزمة بالدخول فى الحرب ، ولهذا تركت معاهدات هذه التحالفات ثغرة واضحة تمكن ايطاليا أن تهرب منها بعض الدول التى تريد الهروب عند اللزوم ، وكان الخوف من هروب ايطاليا وهو ما حدث بالفعل لان ايطاليا عندما قامت الحرب الاولى اعتبرت ان النمسا والمانيا قد اتيا من الاعتداءات ما استفز فرنسا وبالتالى رفضت الدخول فى الحرب عند بدايتها ثم دخلت الحرب فى المعسكر الاخر فى عام ١٩١٥ اى بعد ما يزيد عن سنة من بداية الحرب ،

لقد بنى بسمارك سياسته الدولية على اساسين هما :

١ ـ عزل فرنسا عن بقية الدول الاوربية ،

٢ ـ الابتعاد على قدر الاستطاعة عن المجال الاستعمارى خارج اوربا ،

وليس معنى هذا ان بسمارك لم يدخل المجال الاستعمارى فقد كان خروج المانيا الى هذا المجال ضرورة حيوية تتطلبها ظروف النمو الراسمالى (لاسيما الصناعى) ولذلك يحسن ان نعبر عن سياسة بسمارك بالنسبة للمجال الاستعمارى بانه لم يقف امام التوسع الاستعمارى ولكنه كان يحاول ان يحد منه ، ومعنى هذا فى نهاية الامر ان الامبراطورية الالمانية التى دخلت بها المانيا الحرب العالمية الاولى كانت قد بدأت فى التكوين على ايام بسمارك بالرغم من كل الجهود التى كان بسمارك يحاول ان يحد من انتشارها ، لقد بدأت الامبراطورية الالمانية تتأسس حوالى عام ١٨٧٦ على ايام بسمارك ثم اخذت جماعات المستغلين بالراسمالية الاحتكارية تسعى الى مزيد من التوسع فى هذا الاتجاه فتأسست فى عام ١٨٨٢ مثلا الجمعية الالمانية الاستعمارية ، وعموما فقد حدث هذا عندما كان بسمارك قد بدأ يطمئن الى الموقف الاوربى وبالتالى لم تكن معارضته شديدة ازاء الاتجاه الاستعمارى اى انه بعد عام ١٨٨٢ فى حياة بسمارك خطت عملية تكوين الامبراطورية الالمانية خطواتها الواضحة فاستطاعت المانيا ان ترسم لها اربع مستعمرات فى جنوب غرب افريقيا وفى شرق افريقية (مثل الكامرون وتوجولاند) كذلك اتجهت ناحية الشرق الاقصى فاستطاعت ان تعترف بحماية المانيا على ما يسمى بغينيا الجديدة (وهى ايريان الغربية) كذلك استطاعت

ان تحصل على قاعدة بحرية لها فى جزر مارشال وهى جزر تقع فى منطقة الباسفيك ، وليست لها اهمية اقتصادية ولكنها اهمية عسكرية بالدرجة الاولى ، وليس ادل على ان المانيا قد اعترف بها دولها كدولة استعمارية من ان المؤتمر الذى عقدته الدول الاوربية لتصفية ماعرف بالتزاحم الاوربى/حول افريقية قد عقد فى برلين عاصمة المانيا عام ١٨٨٤ ورأس المؤتمر بسمارك نفسه ،ولقد نجح هذا المؤتمر فى تسوية النزاع بين الدول الاوروبية حول افريقية ، وظلت قرارات هذا المؤتمر تشكل الخريطة الافريقية حتى قيام الحرب العالمية الاولى على اننا يجب ان نلتفت الى ان بسمارك رغم تشجيعه المحدود للتوسع الامبريالى الا ان القضية الاساسية التى كانت تشغل بال واهتمام بسمارك كانت القضية الاوربية .

وهذه الحقيقة اوضح ما تكون فى موقف بسمارك من بريطانيا ،فبسمارك لم يكن يرغب فى تكوين امبراطورية كبيرة حتى لا يزعج بريطانيا ويدفعها الى التقارب نحو فرنسا ، بل لقد كان بسمارك تشغله احيانا امكانية جذب بانجلترا الى نوع من التحالف مع المانيا ضد فرنسا على هذا نلحظ ان العلاقات الالمانية البريطانية فى اواخر عهد بسمارك كانت طيبة للغاية الامر الذى كان يشجع بالفعل على امكانية الوصول الى تحالف بين الدولتين غير انه حدث فى المانيا ما ادى الى انهيار هذا البناء البسماركى سواء فى السياسة الخارجية الاوربية او فى السياسة الامبريالية عندما توفى فى عام ١٨٨٨ وليم الاول الامبراطور وخلفه فردريك الثالث الذى توفى فى نفس العام فخلفه ابنه الشاب وليم الثانى (ولهلم) وكان شاب فى العشرينيات من عمره ،وقد حدث صراع بين وليم الثانى وبسمارك انتهى هذا الصراع بتنحيه بسمارك من منصب المستشارية عام ١٨٩٠ وتوليه فون كابريفى Von Caprivi الذى كان رجلا عسكريا صاحب قدرات سياسية محدودة فلم يكن شيئا الى جانب الامبراطور الجديد ،وهنا يمكن ان نتساءل على الاسباب الرئيسية لتنحية بسمارك واسباب الخلاف بينه وبين الامبراطور الجديد .

١ - لقد كان وليم الثانى شابا كثير الحركة شديد النشاط له مواهب خطابية ومسرحية ايضا فلم يكن من الممكن ان يكبح بسمارك جماحه وان يضعه فى موقف الابا طرة الذين يحكمون ولا يحدون ثم الى جانب هذا كان وليم الثانى يؤمن ايمانا قويا بالحق

الالمعي للملوك في الحكم ويتصرف من هذا المنطلق الفكري ولذلك فلقد كان الصدام بين الرجلين من الامور الطبيعية جدا ولابد ان ينحي احدهما الاخر .

٢ ـ من القضايا المختلف عليها بين الرجلين كان الموقف من روسيا القيصرية ، ولعلنا نذكر ان بسمارك رغم شبكة المحالفات الديبلوماسية التي انشأها الا انه كان حريصا الى حد كبير على ان يوجد نوعا من الرابطة الخاصة بينه وبين روسيا القيصرية متمثلة فيما يعرف بعصبة الاباطرة عام ١٨٨٧ والحقيقة ان الهدف من هذه العصبة كان عزل فرنسا عن روسيا القيصرية من ناحية وايضا عزل روسيا القيصرية عن فرنسا لكن وليم الثاني اختلف مع بسمارك حول هذه القضية لانه كان يعتبر ان بقاء عصبة الاباطرة يتناقض تناقضا اساسيا مع فكرة او سياسة شبكة المحالفات الجرمانية التي اساسها التحالف الثنائي بين برلين وفينا ، وهذا راجع الى ان روسيا لها تطلعات نحو منطقة البلقان الا ان النمسا تعتبر منطقة البلقان هي المنطقة الطبيعية للنفوذ والتوسع النمسوي وبالتالي فقد كان من الطبيعي ان يحدث صدام بين النمسا وروسيا حول منطقة البلقان ، ومن ثم يصبح من وجهة نظر وليم الثاني التحالف مع النمسا وروسيا في وقت واحد امر لا يستقيم وانطى المانيا ان تختار بين ذلك التحالف الضعيف الواهي الذي يسمى بعصبة الاباطرة وبين التحالف الثنائي وان من مصلحة المانيا من وجهة نظر وليم الثاني ان تختار وبشكل حاسم التحالف مع النمسا ورفض بقايا عصبة الاباطرة . ولذلك عندما حان في عام ١٨٩٠ الوقت لتجديد تحالف الاباطرة كان منواى بسمارك ضرورة تجديده ، ومن رأى وليم الثاني انه لا فائدة من تجديده ، ومعنى اخر ان الخلاف بين الرجلين حول الموقف من روسيا القيصرية ١٨٩٠ وتجديد عصبة الاباطرة كان السبب المباشر في تنحية بسمارك عن الحكم .

٣ ـ ان بعض المؤرخين يعزو هذا الخلاف بين الرجلين حول قضية التوسع الاستعماري الى الاتجاه الشخصي عند كل منهما وليس هذا صحيحا لكن الظروف الموضوعية في المانيا ونقصد بها النمو الرأسمالي الالماني في اتجاه الاحتكارية هو الذي

دفع وليم الى ان يأخذ بفكرة الدفع بالمانيا بكل قوتها الى المجالات الامبريالية

ومعنى اخر ان هذا الخلاف لم يكن خلافا شخصيا وانما كان لظروف الاوضاع الاقتصادية التي مرت بها المانيا وخصوصا عام ١٨٩٠ .

ولقد ادت سياسة وليم الثاني هذه الى سوء علاقة المانيا ببريطانيا الدولة الامبريالية الاولى في ذلك الوقت والتي قد تشجع المانيا على النمو الاقتصادي داخل اوربا وليس في المجال التي تعتبره مجالها الاول وهو المجال الامبريالي فكأن محاولات بسمارك في ارضاء وجذب بريطانيا الى المانيا قد باءت بالفشل وعلى هذا الاساس يمكن القول ان سياسة وليم الثاني الامبريالية قد ابعدت بريطانيا تماما عن المانيا كما ان سياسته ازاء روسيا القيصرية قد ابعدت روسيا ايضا عن المانيا وبذلك تهيأ الجو لتكوين ما كان بسمارك يخشاه تماما احلاف دولية تشترك فيها فرنسا ومعادية لالمانيا ومعنى آخر انه من وجهة نظر بسمارك ان سياسة وليم الثاني الجديدة متهمة بأنها مهدت الجو لتصفية النزاع الفرنسي البريطاني حول المستعمرات ، ومهدت لظهور الوفاق الثنائي الودي عام ١٩٠٤ بين الدولتين كما ان سياسة وليم الثاني متهمة ايضا من جانب بسمارك بأنها مهدت لظهور التحالف الروسي الفرنسي عام ١٨٩٤ ثم اخيرا هذه السياسة كان من الطبيعي ان تؤدي الى تحالف الدول الثلاث : روسيا القيصرية ـ فرنسا ـ انجلترا فيما يعرف بالوفاق الودي الثلاثي عام ١٩٠٧ . وهكذا يعتبر وليم الثاني العامل الرئيسي الذي ادى الى انهيار كل سياسة بسمارك الدولية تلك السياسة البسماركية القائمة على تجنب تكتل دولي ضد المانيا

ولقد كانت هناك علامات واضحة في السياسة الامبريالية الجديدة التي انتهجها وليم الثاني والعلامة الاولى على هذه السياسة ظهرت ابان حرب البوير بين بريطانيا وجمهورية الترنسفال في عامي ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ فلقد ساندت المانيا جنوب افريقيا ضد بريطانيا سياسيا وعسكريا ومع هذا فقد خرجت جنوب افريقيا مهزومة من هذه الحرب وانتصرت بريطانيا ولكن النتيجة الاساسية فيما يتعلق بالمانيا انها كسبت غضب بريطانيا

طبيها ، والعلاقة الثانية من هذه السياسة الجديدة كانت في الشرق الاقصى لان المانيا كانت تبحث عن قاعدة بحرية عسكرية لاسطولها في منطقة الشرق الاقصى ، ووقع اختيار الالمان على ميناء كياتشو عند شبه جزيرة شانتونج في الصين ، ومن حسن حظ الامبراطور ان اثنين من المبشرين الالمان قتلهما الصينيون فاتخذ الامبراطور من هذا الحادث ذريعة لمطالبة الصين بقاعدة بحرية وارسلت المانيا جزءا من اسطولها في اوائل ١٨٩٨ الى ميناء كياتشو ، ووقعت المعاهدة التي تنازلت بمقتضاها الصين عن هذا الميناء لالمانيا ، وكان من جراء هذا الحادث ان تضاعفت حدة غضب انجلترا على المانيا التي بدأت تزحف في منطقة الشرق الاقصى ، ثم جاءت المناسبة الثالثة في رغبة المانيا في الحصول على قاعدة في منطقة الباسفيك منتهزة فرصة الحرب الاسبانية الامريكية عام ١٨٩٩ فطالبت المانيا بجزر الفلبين وارسلت اسطولا بحريا الى هذه الجزر ، وبدأت المساومات بين القائد البحري الالماني والقائد البحري الامريكي في خليج مانيلا ، ورفضت الولايات المتحدة ان تتنازل عن الفلبين ثم انتهى الامر بالوصول الى اتفاق مؤداه ان تدفع المانيا الى اسبانيا تعويضا قدره ٤ مليون دولار في مقابل تنازل اسبانيا عن سيادتها على جزر كارولين وغيرها من الجزر ، ومع ان هذه الجزر كانت محدودة الاهمية من الناحية الاقتصادية الا انها كانت ذات اهمية عسكرية كبيرة باعتبارها محطات للاساطيل والاتصالات التلغرافية .

لقد اتجهت المانيا بعد موضوع جزر كارولين ناحية المستعمرات البرتغالية في افريقية وفي مستعمرتي انجولا وموزمبيق ، وكانت المانيا تريد ان تنتهز فرصة الازمة المالية التي كانت تتعرض لها البرتغال في ذلك الحين فعرضت المانيا على انجلترا مشروع تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين ، ولكن انجلترا رفضت المشروع ثم كانت المحاولة التالية من جانب الاستعمار الالماني في منطقة الباسفيك ذلك انه عند عام ١٨٩٩ كانت جزر ساموا قد انتهى فيها الحكم الثلاثي (الامريكي ـ الانجليزي ـ الالماني) فحاولت المانيا ان يكون لها السيطرة على هذه الجزر ، وبعد مفاوضات طويلة ومضنية تمكنت المانيا من الحصول على السيطرة على جزر ساموا ، وبذلك انتهى الاستعمار الالماني من عام ١٨٩٩ حيث

حصل على جزر سامو حتى الازمة المراكشية ١٩١١ عاجزا على ان يضيف شيئا جديدا الى الامبراطورية الالمانية ،فلما نشبت الازمة المراكشية الثانية (الازمة الاولى كانت عام ١٩٠٥) وهى التى انتهت بالحماية الفرنسية على مراكش ثارت المانيا وطالبت ان تعوض استعماريا فى مقابل. حصول فرنسا على مراكش ،وجاء طلبها يدور حول الكونغو الفرنسى كاملا ،لكن بريطانيا وقفت فى جانب فرنسا فلم تفلح المانيا فى الحصول على الكونغو الفرنسى واكتفت بشريحة صغيرة من مستعمرة الكونغو الفرنسى كانت لها اهمية كبيرة بالنسبة للمستعمرة الالمانية فى الكاميرون لانها اتاحت للكاميرون منفذا على نهر الكونغو .

هذه بصفة عامة هى جملة المستعمرات التى استطاع وليم الثانى ان يحصل عليها بسياسته الجديدة . وجدير بالملاحظة ان المستعمرات التى حصل عليها بسمارك رغم تحفظه فى الانتشار الالمانى الاستعمارى كانت اكبر مساحة واكثر اهمية من الناحية الاقتصادية والعسكرية مما حصل عليه وليم الثانى رغم ان وليم الثانى هو صاحب دعوة نزول المانيا بثقلها الى المجال الاستعمارى ،ومع هذا يمكن القول بان سياسة وليم الثانى قد افقدت المانيا الكثير فى المجال الدولى ولم تكسبها الا القليل من المستعمرات ، فقد افقدتها والى الابد زنجبار وصداقة انجلترا وهى المسألة التى كان بسمارك حريصا عليها كل الحرص كما ضاعف من غضب فرنسا على المانيا لان فرنسا تصورت ان المانيا لم تعد منافسا لها فى اوربا فقط بل ايضا فى المجال الاستعمارى ،وبذلك مهدت سياسة وليم الثانى الى تقارب الدول الكبرى وهو التقارب الذى انتهى بالوفاق الثنائى ١٩٠٤ ثم الوفاق الثلاثى ١٩٠٧ ولكننا نعلم ان نشأ فى العالم الغربى ظاهرة استعمارية جديدة يطلق عليها الامبريالية لا تتخذ شكل تكوين المستعمرات وانما تهتم فى الاساس بنهب الثروات الاقتصادية للشعوب لصالح الدولة الامبريالية دون ان يوجد حكم سياسى مباشر . وقد مارست المانيا تلك الظاهرة الجديدة من الاستعمار وهى ظاهرة الامبريالية فى نواحى متعددة فقد جذب اهتمام رجال الصناعة فى المانيا مشروعات اهمها :-

١ - المشروع الاول اطلقوا عليه Little Europa وسط اوربا .

٢ - المشروع الثانى اطلقوا عليه Drang Nach osten (الاتجاه نحو الشرق) .

اما المشروع الاول فيقصد به اولا ان يضاف الى دولة المانيا ١٦ مليون المانى يعيشون خارجها حتى يصبح عدد سكان المانيا ما يقرب من ٨٠ مليون ، ثانيا خلق اتحاد جمركى فى وسط اوربا ، ثالثا ايجاد روابط اقتصادية بين هذا الاتحاد الجمركى وبين دول اوربية مثل هولندا وبلجيكا وسويسره وبالتالى يتركز هذا الهيكل الاقتصادى الكبير على المانيا ويتيح لها امكانية السيطرة على منطقة تمتد من بحر الشمال الى بحر البلطيق ثم الى البحر الاسود والى الادرياتيك .

المشروع الثانى وهو الذى يطلق عليه الاتجاه ناحية الشرق والمقصود بالشرق هنا الدولة العثمانية والحقيقة ان مشروع وسط اوربا يكمل مشروع الاتجاه ناحية الشرق لان الوسيلة الاساسية التى كانت من المفروض ان تربط الدول الداخلة فى الاتحاد الجمركى او المرتبطة بالاتحاد الجمركى هى السكك الحديدية بمعنى ان هذه الشبكة الاقتصادية الواسعة تكون فى النهاية عبارة عن شبكة سكك حديدية وهو امر ممكن لان الشبكة كلها تقع فى داخل القارة الاوربية ـ وايضا مشروع الاتجاه نحو الشرق يقوم على شبكة السكك الحديدية والمشروع يعبر عنه بسكك حديد برلين بغداد . ومعنى هذا افتراض ايجاد شبكة من السكك الحديدية فى الشرق الادنى او جنوب غربى اسيا ترتبط ببرلين او ترتبط بالشبكة الحديدية المرتبطة بمشروع وسط اوربا . ولقد بدأ مشروع الاتجاه ناحية الشرق على ايام بسمارك ففى عام ١٨٨٨ تمكنت شركة المانية من ان تتفق مع الحكومة العثمانية على بناء خط حديدى يصل بين البسفور وانقره ثم بعد ذلك منحت هذه الشركة حق مد هذا الخط من انقرة الى قونيا فى جنوب شرق شبه جزيرة الاناضول . هذه هى حدود المشروع الذى قبله بسمارك ورفض ان يتخطاه ، ولما جاء وليم الثانى راى ان يميز فى المشروع الى مداه حتى تصل شبكة الخطوط الحديدية هذه الى الخليج العربى ومن ثم اتفق على ان تقوم الشركة الالمانية بمد الخط الحديدى من قونيه الى بغداد ، ومن بغداد الى البصرة كما اتفق ايضا على ان يكون هناك خط آخر يمتد من قونيه الى شمال سوريه وترتبط اساسا بحلب . وهنا عارضت انجلترا معارضة شديدة كما عارضت روسيا أيضا فى هذه المشروعات واخذت انجلترا تمارس ضغطا شديدا على الدولة العثمانية فلم يتقدم المشروع

اكثر من بناء الخط الحديدي من البصرة الى قونيه وتوقف بعد ذلك ، ودارت المفاوضات بين المانيا وانجلترا وفرنسا وروسيا ، وابان سير المفاوضات اسرعت انجلترا لتامين مصالحها في منطقة الخليج العربي فعقدت معاهدة الحماية مع الكويت ١٨٩٩ حتى يكون الوجود البريطاني في هذه المنطقة المستندة على معاهدة الحماية يقف بالمرصاد امام كل محاولة المانية لتوصيل هذا الخط الحديدي من البصرة الى ساحل الخليج العربي . ولكن المانيا مع هذا استطاعت ان تتغلب تدريجيا على معارضة الدول الثلاث ففي عام ١٩١٠ ابان زيارة قيصر روسيا لبرلين استطاع وليم الثاني ان يقنع القيصر بالموافقة على المشروع فأعلنت روسيا موافقتها على المشروع ، ومن عام ١٩١٠ الى ١٩١٤ دخلت المانيا في مفاوضات مع انجلترا وفرنسا حول اشتراك رؤوس الاموال الانجليزية مع رأس المال الالماني في انشاء الخط التركي العراقي من قونيه الى البصرة واشتراك راس المال الفرنسي مع المانيا في الخط الاخير الممتد من تونيه الى شمال سورية ، وقد وصلت المانيا الى هذه الاتفاقيات في عام ١٩١٤ ولكن قيام الحرب العالمية الاولى اوقفت المشروع كله .

لقد كان هدف المانيا من مشروع الاتجاه ناحية الشرق استغلال المواد الخام ولاسيما المعادن التي كان الالمان يعتقدون بوجودها في شبه جزيرة آسيا الصغرى او في الاناضول وكذلك في استغلال المناطق الزراعية ، واستخدام شبكة السكك الحديدية في ايصال سريع لهذه المواد الخام والمنتجات الزراعية الى وسط اوربا ثم ايضا ايصال المنتجات الالمانية المصنعة وتوزيعها في الدولة العثمانية اى ان تصبح الدولة العثمانية سوقا للصناعة الالمانية واكثر من ذلك كان يراود الالمان ان يتحول هذا المشروع الى تحالف سياسي يضم الدولة العثمانية بممتلكاتها الى شبكة المحالفات الجرمانية .

لقد ارتبط بسياسة القيصر التوسعية قضية انشاء بحرية المانية قوية لتدعيم المشروعات الالمانية التوسعية ، فقد اضحت البحرية الالمانية لازمة للدفاع عن الامبراطورية الالمانية فيما وراء البحار والتوسع التجاري الالماني في العالم الخارجي بل واضحت لازمة لكي تصبح المانيا قوة لها وزنها في مواجهة المشاكل الدولية ، ومع ان الاهتمام بالبحرية الالمانية

يرجع الى قبيل تولية وليم الثانى الا انه دون شك يمكن ان يقال ان الفضل فى انشاء بحرية المانية حقيقية مرده الى وليم الثانى وسياسته ففى عام ١٨٩٥ كانت المانيا فى المرتبة الخامسة من حيث القوة البحرية بالمقارنة بالدول العظمى ، ومنذ عام ١٨٩٥ أخذ الامبراطور يهتم ببناء البحرية الالمانية وكان من اوائل العلامات الدالة على هذا الاهتمام أن عين فى عام ١٨٩٦ فون تيربتز Von Tirpitz وزيرا للبحرية وهو الرجل الذى يعتبره المؤرخون أقدر خبير فى الشئون البحرية فى العصور الحديثة ، وبدأ تيربتز على الفور برسم مشروع لتكوين اسطول بحرى حديث لالمانيا ، وقدم هذا المشروع فى اواخر العام التالى ١٨٩٧ واقره الامبراطور على الفور ويقوم المشروع على اساس ان يكون لالمانيا عند حلول عام ١٩٠٥ ما يلى :

١١ مركب من مراكب القتال

٥ طرادات من النوع الكبير

١٧ طراد من النوع الصغير .

وقد رأى تيربتز انه فى حالة قيام حرب ضد روسيا او فرنسا او الدولتين معا فان مثل هذا الاسطول يمكن المانيا من تحطيم اى حصار يضرب على شواطئها ، ولما كان هذا الاسطول أبعد ما يكون عن امكانية تحدى الاسطول البريطانى فقد اعد تيربتز مشروعا اخر يتضمن ان يتكون الاسطول الالمانى من ٣٨ مركبا من مراكب القتال يتم بناؤها خلال عشرين عاما ، وقد وافق الرايخستاغ على ذلك .

والواضح ان الامبراطور الالمانى كان يهدف من وراء هذا المشروع ان يكون لالمانيا قوة بحرية فى قوة الاسطول البريطانى المرابط حول الجزر البريطانية والذى يتكون من ٣٢ قطعة بحرية وكان الامبراطور ايضا يرى فى انشاء مثل هذا الاسطول القوى قوة تلعب دورا حاسما فى دفع بريطانيا الى محاولة كسب صداقة المانيا ، ولكن ما حدث هو قيام تقارب بين بريطانيا وفرنسا على غير ما كان يتوقع الامبراطور .

وربما يطرأ على الذهن سؤال وهو كيف واجهت بريطانيا سياسة المانيا البحرية الجديدة ؟

الواقع ان لبريطانيا تاريخها البحرى من حيث مركز الصدارة وخصوصا بعد حادثة الارمادا الاسبانية Armada فى القرن ١٦ حيث حطم الاسطول الانجليزى الاسطول الاسبانى الذى حاول غزو انجلترا ، وقد ظلت بريطانيا تتمتع بهذا التفوق منفردة حتى قيام الحرب العالمية الاولى ولا شك فى ان هذه القوى البريطانية البحرية وانفرادها بالتفوق ساعد على تأسيس الامبراطورية البريطانية ، كما أن عملية تأسيس الامبراطورية بدورها كانت تدفع بريطانيا الى العناية الشديدة لان تبقى اكبر دولة من الناحية البحرية ، وفى مقدمة الاسباب التى كانت تحتم هذا الموقف على بريطانيا بطبيعة تكوين الامبراطورية البريطانية فهى امبراطورية مبعثرة بين قارات متعددة تفصلها عن بريطانيا بحار واسعة اى ان الاسطول البريطانى تاريخيا لم تكن وظيفته (حتى الاساسية) بناء الامبراطورية فحسب بل المحافظة على هذه الامبراطورية أيضا .

وفى النصف الثانى من القرن ١٩ انبرت عدة دول لمنافسة بريطانيا فى المجال البحرى كان فى مقدمتها اليابان والولايات المتحدة الامريكية والمانيا فهذه الدول لنفسها اسباب كبيرة . اما بالنسبة للولايات المتحدة فكانت حتى ذلك الوقت تعتمد على سياسة العزلة الدبلوماسية وهى السياسة التى سارت عليها منذ بداية " مبدأ مونرو " فى العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وعلى هذا فقد تحددت خطورة المنافسة البحرية فى كل من اليابان والمانيا . اما اليابان فقد عقدت معها بريطانيا تحالف عام ١٩٠٢ ، وبذلك اتضح فى امكان بريطانيا ان تعتمد الى حد كبير على وجود الاسطول الياباني فى منطقة جنوب شرق اسيا للمحافظة على المصالح البريطانية الاستعمارية وحتى تتمكن بريطانيا من سحب بعض اجزاء من اسطولها من الشرق الاقصى الى بحر الشمال لمواجهة التضخم المتزايد فى قوة المانيا البحرية . ولم تكتف بريطانيا بذلك بل لجأت الى سياسة بحرية عرفت باسم مستوى الدولتين بمعنى ان يكون لدى بريطانيا اسطولا بحريا أكبر من مجموع اى اسطولين لاكبر دولتين فى العالم حتى تضمن بريطانيا اذا ما تحالفت هاتان الدولتان ضدها الانتصار عليهما . ولقد ادت هذه السياسة الى ارهاق بريطانيا من الناحية المالية حتى ان المؤرخين على هذه الفترة من تاريخ بريطانيا او تاريخ البحرية البريطانية

اسم " الذعر البحرى " وكان من الطبيعى ازاء هذا الارهاق المادى ان تحاول بريطانيا من جانبها العمل على ايقاف حدة التسابق البحرى بينها وبين المانيا ، وذلك للوصول الى اتفاق عن طريق المفاوضة ، وبشرط ان تضمن لنفسها التفوق على كل حال وفى كل مكان من الناحية البحرية .

رفض مستشار المانيا محاولات بريطانيا البحرية وظل على موقفه حتى استقبال فى عام ١٩٠٩ فخلفه المستشار هولويج Holweg الذى جاء الى الحكم فى المانيا بعد ان كانت العلاقات بين المانيا وانجلترا قد سارت شوطا طويلا فى اتجاه التدهور . لذلك اقترح هولويج ان توقف كل من البلدين مشروعاتها فى التوسع البحرى على شرط ان يلحق بهذا الاتفاق البحرى اتفاق سياسى تتعهد فيه بريطانيا بعدم مهاجمة المانيا اذا هى هوجمت من دولة اخرى ، ولكن ساسة بريطانيا كانوا يشكون فى اخلاص العروض الالمانية واعتقدوا ان الغرض منها اخراج بريطانيا من التحالف الثلاثى ، ثم تجددت محاولات المفاوضات فى عام ١٩١٢ فارسلت انجلترا وزير الحربية لورد هولدين Holdane الى برلين لمفاوضة الامبراطور الذى وافق على ايقاف مشروعات التوسع البحرى بشرط ارتباط انجلترا مع المانيا بنوع من التحالف لكن انجلترا رفضت لان هذا التحالف الالمانى الانجليزى يضعف كثيرا من الوفاق الثلاثى ، وفشلت المفاوضات وانسحبت بعثة هولدين وعادت المانيا الى العمل بنشاط فى برنامجها البحرى حتى قيام الحرب العالمية الاولى ، وعند قيامها كان الالمان الدولة الثانية فى العالم من ناحية القوة البحرية ، ولسوء حظ السلام العالمى ان المانيا بمشروعات التوسع البحرى قد نجحت فى استعداء او اثارة بريطانيا ، وفى تحديد موقف بريطانيا بشكل نهائى داخل المعسكر المعادى لالمانيا .

ثانيا : ايطاليا :

قبل عام ١٨٦١ كانت شبه جزيرة ايطاليا قسمة سياسيا يسيطر عليها بصفة اساسية (اسرة الهابسبورج) اى دولة النمسا والمجر كذلك من القوى السياسية

التى برزت فى التاريخ السياسى لايطاليا البابوية ، ولم تكن هناك ايطاليا بالمعنى السياسى للكلمة ولكن كانت ايطاليا حتى ذلك الوقت تعبيرا جغرافيا فقط ، وتم تحويل ايطاليا من تعبير جغرافى الى تعبير سياسى بعد الوحدة الايطالية على يد ماتزينى وكافور وغاريبالدى . فقد كان ماتزينى زعيما لجمعية ايطاليا الفتاة التى استحوذت على افئدة وعقول الشباب الايطالى وهى التى انشأت الحرس الوطنى بتحرير وتوحيد ايطاليا . وكافور كان سياسيا ماهرا استطاع ان يكسب فرنسا الى جانب فكرة الوحدة الايطالية ، اما غاريبالدى فقد كان قائدا عسكريا ممتازا أهم ما فى دوره انه استطاع ان يوظف من ذوى القمصان الحمراء فرقة عسكرية يفتح بها مملكة الصقليتين لحساب الوحدة الايطالية .

وفى اوائل ١٨٦١ اعلنت المملكة فى ايطاليا الموحدة وعلى راسها فيكتور عمانويل الثانى وهو من اسرة سافوى وكان ملكا على مملكة بيدمنت ولم تدخل فى المملكة الايطالية الجديدة كل من البندقية والولايات البابوية اما البندقية فقد استخلصتها ايطاليا من اسرة الهابسبورج فيما بعد كنتيجة من نتائج الحرب البروسية النمساوية وهى الحرب التى كانت فيها بروسيا حليفة لايطاليا عام ١٨٦٦ وأما روما فقد انتزعتها المملكة الايطالية ابان الحرب الالمانية الفرنسية عام ١٨٧٠ . ومن هذا يتضح أن الوحدة الايطالية لم تتم فى شكلها النهائى الا فى عام ١٨٧٠ لكن هذه الوحدة الجديدة او هذا الكيان السياسى الجديد كان يفتقر منذ البداية الى مصادر اقتصادية كافية من ناحية الثروة المعدنية ومن ناحية الراسمال بالمقارنة بالدول الكبرى المعاصرة مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا . لقد كانت ايطاليا فى أشد الحاجة الى هذه المصادر الطبيعية فالفحم مثلا الذى كانت تملكه هذه الدول بكميات غزيرة كان لابد من استيراده لايطاليا ، ومن ناحية الانتاج الزراعى لم يكن هذا الانتاج معادلا للزيادة فى عدد السكان لان اغلب اراضى ايطاليا كانت للرعى فكان لابد كذلك من استيراد المحاصيل الزراعية . وفى ايطاليا مناطق جبلية كثيرة وكان ذلك على حساب الزراعة وحتى فى المناطق الزراعية البحتة المنتشرة فى جنوب

ايطاليا كانت طرق الزراعة او اساليبها لا تزال بدائية للغاية الامر الذى يقلل من انتاجية الاراضى الزراعية . وهكذا كانت ايطاليا منذ عام ١٨٧٠ دولة يصل عدد سكانها الى ما يقرب من ٢٦ مليون نسمة ، وفيها فائض واضح من عدد السكان بمعنى ان وسائل الانتاج متخلفة الى حد العجز عن تغطية الاحتياجات الاساسية لهؤلاء السكان .

ولم يكن سكان ايطاليا يمثلون بسبب الخلافات الناشئة عن التباين الجغرافى وبسبب الانقسامات الى دول عصور تاريخية بعيدة وبسبب تأخر طرق المواصلات والاتصال بين اجزاء شبه الجزيرة . نقول لم يكن سكان ايطاليا يمثلون وحدة قومية حقيقية حتى بعد وحدتها السياسية فلازالت الخلافات والتناقضات قوية بين قطاعات متعددة فى ايطاليا حتى ان بعض المؤرخين يرون ان المملكة الجديدة اكثر من مرحلة حضارية واحدة فى وقت زمنى واحد فشمال ايطاليا منطقة صناعية متقدمة ، وجنوب ايطاليا منطقة زراعية متخلفة ، وقد وضح احد الزعماء السياسيين الايطاليين الخلافات الناشئة بين الايطاليين بعد الوحدة بقوله " الان قد تمت وحدة ايطاليا وبقى ان تتم وحدة الشعب الايطالى " والحق ان الايطاليين الوطنيين الذين اتموا الوحدة السياسية استطاعوا القضاء ايضا على كافة الاتجاهات الاقليمية حتى لم تمض سنوات طويلة على الوحدة السياسية الا وكانت ايطاليا على ابواب حقبة جديدة فى تاريخها .

ولقد كان على ايطاليا بعد ان تمت لها الوحدة السياسية وسارت شوطا فى طريق الوحدة القومية ان تواجه بعض المشاكل العاجلة التى واجهتها علاقة الدولة الجديدة بالبابوية فمع ان الاستيلاء على املاك الكنيسة الكاثوليكية واختيار روما عاصمة للدولة كان حلا مرضيا لغالبية الشعب الايطالى ، الا ان البابوية كانت تقاوم بكل عنف تقلص او تدهور نفوذها الدنيوى وزوال ممتلكاتها .

قطعت ايطاليا شوطا طويلا فى طريق اصلاح الحالة الاقتصادية فأنشأت الطرق بين المدن والقرى ، وافتتحت خطوط سكك حديدية جديدة كما وسعت كثيرا من الموانى الايطالية وبذلت جهودا لا بأس بها فى اصلاح الاسطول التجارى

الايطالى ورغم ذلك فقد كان امام ايطاليا شوطا طويلا بعيدا فى مجال التقدم الاقتصادى كما تمثلت المشكلة الاقتصادية من اخطر المشاكل التى تعانيت الحكومات الايطالية على محاولة علاجها • يضاف الى هذه قضية الصراع الحزبى فى ايطاليا وخصوصا بين الاتجاهات اليمينية والاتجاهات اليسارية • فالجماعات اليمينية كانت تتجاهل ان يتاح للجماهير الاشتراك فى الانتخابات بينما رفعت احزاب اليسار شعار الديمقراطية والتقدم • والحكومات اليمينية فى محاولة منها لموازنة ميزانية الدول لجأت الى اسلوب فرض الضرائب الثقيلة مما اثار كراهية الايطاليين كما انها كانت تحابى سكان شمال ايطاليا وهى المناطق الصناعية التى خرجت منها هذه الطبقة الممثلة لهذه الاحزاب اليمينية ونتيجة لهذه العوامل نجح اليسار الايطالى فى الحصول على أغلبية فى انتخابات عام ١٨٧٦ لاول مرة منذ الوحدة الايطالية ومنذ ذلك الوقت ولمدة ثلاثين سنة ظل اليسار باستثناء فترات بسيطة هو المسيطر على الحكم فى ايطاليا ويبرز من صفوف اليسار شخصيتان سياسيتان هما ديپريتس وهو من لهارديا وكرسبى وهو من سقلية غير ان بقائهما فى الحكم طوال هذه الفترة كان يرجع الى النظام السياسى الايطالى الذى انتشرت فيه ظاهرة الرشوة بين الناخبين وتدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات واستخدام عصابات الارهاب والاجرام مثل كاموررا لضرب الناخبين وارهابهم واجبارهم على انتخاب مرشحين معينين •

اما عن مصادر الدخل لايطاليا فانه لم يكن لايطاليا مثلما كان لفرنسا او بريطانيا من ملايين الدولارات المستثمرة فى الخارج • ولكن كان هناك مصدرين ساعدا ايطاليا كثيرا فيما يتعلق بالعملة الاجنبية • الاول وهو المهاجرون الايطاليون فمئات الالوف من الايطاليين كانوا فى الخارج يرسلون الى ذويهم المساعدات المالية والثانى كان السائحون من اوربا وامريكا لان ايطاليا كانت ومازالت مركزا سياحيا هاما بسبب اثارها الفنية وجود البابوية فيها • وبالرغم من ذلك فقد استمر العجز فى ميزانية الحكومة الايطالية الامر الذى دفع ايطاليا الى الخروج للمجال الاستعمارى •

اتجهت المحاولة الاولى للتوسع فرأى الايطاليون أن تونس خير مجال لبداية توسعهم حيث يوجد بها عدد كبير من الايطاليين ، واخذوا يمدون المدة لذلك ولكن فرنسا اسرعت الى احتلال تونس مما اثار حفيظة الايطاليين ضد فرنسا ، وظلت العلاقات متوترة بين البلدين بعد هذا الحادث لما يقرب من عشرين عاما ، وساد الاعتقاد في ايطاليا بعد فشل تجربة تونس ان ايطاليا لن تتمكن من احراز اى نصر استعماري او دولي الا اذا ارتبطت بتكتل دولي قوى . وقد جر هذا التفكير ايطاليا الى الخروج عن دورها التقليدي - منذ الوحدة الايطالية - كدولة محايدة الى الاشتراك في التحالف الثنائي الالماني النمسوي .

حقيقة ان بعض الساسة الايطاليين كان يعتقد ان من الخير لايطاليا أن تنصرف عن فكرة التحالف الى العناية بالمشاكل الداخلية ولاسيما الاقتصادية ، ولكن هذا الرأى لم يلق تأييدا كافيا لدى غالبية الساسة الايطاليين فاتجهت ايطاليا الى التحالف الثنائي رغم ان ارتباط ايطاليا بدولتين اوربيتين كبيرتين مثل المانيا والنمسا قد جعل مكاسب الايطاليين ضئيلة من وراء هذا التحالف . وفي مقدمة النتائج التي ترتبت على هذا التحالف انه كان على ايطاليا ان تغض النظر عن مشروع ايطاليا الخارجية بل وتقوم الحكومة الايطالية بالمساعدة في تصفية الجمعيات والمنظمات السرية الثورية التي كانت تعمل لهذا المشروع لذلك حاولت فرنسا ان تجذب ايطاليا الى جانبها وان تغريها بالتوسع في البلقان وشمال افريقيا . ولقد استغلت ايطاليا قضية تجديد التحالف الثلاثي ومحاولات فرنسا لجذبها فأصرت كثمن لتجديد التحالف الثلاثي ان توقع مع النمسا اتفاقية للمحافظة على الوضع الراهن دون تغيير في البلقان ، ولقد وقعت هذه المعاهدة فعلا في السنة التالية اى في عام ١٨٨٧ من ناحية اخرى نجح الايطاليون عام ١٨٨٧ في ربط المانيا بسياسة ايطاليا وطامعها في شمال افريقية فحتى تضع ايطاليا حدا لمشروعات التوسع الفرنسي في شمال افريقية وتمهد الطريق لاحتلالها الاستعماري هناك حاولت ان تجعل التحالف الثلاثي مشروطا بمساعدة المانيا لايطاليا . وكان بسمارك يماطل في ذلك لكن توتر الموقف

الدولى سنتى ١٨٨٦ ـ ١٨٨٧ جعله يوافق على مطلب ايطاليا فى النهاية .
ولذلك اتفق عند تجديد التحالف الثلاثى على انه اذا تحركت فرنسا لمزيد من نفوذها فى شمال افريقية وأحست ايطاليا بناء على ذلك انها مضطرة الى التحرك ضد فرنسا فان حالة الحرب بين فرنسا وايطاليا تحتم على المانيا تقديم المساعدة فورا ، وكانت هذه الاتفاقية بالنسبة للموقف فى شمال افريقية بين المانيا وايطاليا يشكل احدى مواد التحالف الثلاثى حين تجدد عام ١٨٩١ ، ويرى بعض المؤرخين انه بهذه الاتفاقية فقد التحالف الثلاثى صفة الدفاعية ومن ناحية ثالثة كانت ايطاليا لكى تحارب النفوذ الفرنسى فى شمال افريقية تسعى للحصول على تأييد بريطانيا فحاولت عقد اتفاقية مع بريطانيا تتعهد فيها الدولتان بالمحافظة على الوضع الراهن فى البحار وطالبت ايطاليا بأنه فى حالة عدم وضع مثل هذه الاتفاقية ان يجرى على الاقل شبه تفاهم بين الدولتين حول هذه السياسة .

والحق ان ايطاليا كانت حريصة على الحصول على تأييد بريطانيا فيما يتعلق بأطماعها فى طرابلس وبرقة لتقف بريطانيا حائلا دون تدخل الدول الاخرى ضد ايطاليا .

وكانت بريطانيا ترحب بعقد مثل هذا الاتفاق ولكنها تفضل أن تجعله سريا لا علنيا ، ومع هذا فقد اكتفيت بتبادل المذكرات حول بقاء الاوضاع الراهنة فى البحار .

وفى سنة ١٨٨٧ تعهدت النمسا كما تعهدت اسبانيا بالمحافظة على الاوضاع الراهنة فى شمال افريقية ، ويمكن القول بصفة اجمالية ان سياسة ايطاليا فى شمال افريقية لم تلق نجاحا كاملا او تاما ، ولذلك نرى اصحاب رؤوس الاموال الايطاليين يغيرون فى خططهم فى بناء الامبراطورية الاستعمارية الايطالية ، وان بقى شمال افريقية والسيطرة على البحر المتوسط محور الارتكاز فى هذه

الامبراطورية الايطالية سيما وان اهمية البحر الاحمر قد تضاعفت بعد حفر قنـــاة السويس في عام ١٨٦٩ ، وبدأ تحركات الاستعمار الايطالي في شرق افريقية ١٨٨١ عندما استولت الشركة الايطالية البحرية على عصب ١٨٨٥ كما احتل الايطاليـــون مصوع ثم حاولوا جريا وراء مشروع وصل ممتلكاتهم في البحر الاحمر بالبحر المتوســط الاستيلاء على الحبشة وعلى الرغم من هزيمة الجيش الايطالي في موقعة دوجالســي الا ان كرسبي اخذ يعمل بجد على تحقيق هذا المشروع الذي ارتبط اسمه اكثر مــن اي سياسي اخر :

انشأ كرسبي مستعمرة اريتريا متحركا من مصوع والمنطقة التي حولهـــا وكانت اول مستعمرة ايطالية وراء البحار كذلك انشئت مستعمرة ايطاليـــة اخرى في شرق افريقية وسموها الصومال جنوب شرق الحبشة ، ثم عقدت ايطاليـــا معاهدة مع احد زعماء القبائل الحبشية وهو " منيليك " لمساعدته في الوصول الـى عرش الحبشة ، واطلق على هذه المعاهدة معاهدة اوتشيالي ، وفهم الايطاليـــون منها انها تعني تحول الحبشة الى محمية ايطالية ، ويبدو ان هذا كان مفهومـــا من الناحية الدولية أيضا ذلك انه في عام ١٨٩١ وقعت بريطانيا معاهدة مع ايطاليا اعترفت فيها بريطانيا بالحبشة كمنطقة نفوذ لايطاليا ، ولكن منيليك سرعان ما ساورتـه الشكوك في امر هذه المعاهدة واعتقد ان الايطاليين قد خدعوه في صياغـــة نصوصها ، خصوصا حين اتضح ان النص الايطالي كان مخالفا للنص الحبشـــي للمعاهدة ومن ثم فقد اعلن " منيليك " بطلان معاهدة اوتشيالي وساعدت فرنسا على هذا الاعلان نكاية في ايطاليا ، وقام منيليك في مقابل موقف فرنسا بمنحها حـــق بناء خط سكة حديد من جيبوتي عبر الحبشة حتى اعالي النيل ، وثارت ثائـــرة ايطاليا على فرنسا وعلى منيليك وتحريض من بريطانيا اعلنت ايطاليا انها تنـــوي فرض حمايتها على الحبشة ، وفي عام ١٨٩٥ بدأت طلائع الجيوش الايطالية تزحف علـى الحبشة من اريتريا ، ولكن في اوائل عام ١٨٩٦ اصيبت الجيوش الايطالية بهزيمـــة

ساحقة في عدوة ، وهي المعركة التي خسر فيها الايطاليون حوالي خمسة آلاف قتيل وأسر منهم حوالي الفين . وكان لمعركة عدوة أثر رهيب على ايطاليا والحياة السياسية الايطالية فاستقالت وزارة كرسبي على الفور وفي الشهور التالية اضطرت ايطاليا الى ان تتخلى للحبشة تعويضا قدره مليونين من الدولارات واعلنت اعترافها باستقلال الحبشة استقلالا تاما ، وبدأ المسئولين الايطاليين وللشعب الايطالي ان ايطاليا تفتقر الى الخبرة والى المصادر الحيوية لتصبح دولة استعمارية ، ويدور حديث المؤرخين كثيرا حول الاهمية التاريخية لموقعة عدوة في تاريخ الاستعمار الايطالي وفي تاريخ الشعب الايطالي نفسه ، تلك الموقعة التي هزمت فيها دولة تعتبر في حالة من الاقطاع المتخلف والمتأخر كالحبشة بأسلحة تنتمي الى ما قبل العصور الوسطى وتحرز نصرا ساحقا على جيوش دولة اوربية تأتي في المرتبة الثانية في النظام العسكري الاوربي . ويرى بعض المؤرخين الايطاليين ان موقعة عدوة لم تكن شرا كما تصور المعاصرون لها من الايطاليين ، فهي في رأي هؤلاء وان كانت قد وضعت حدا للامال الايطالية حول تكوين امبراطورية استعمارية تمتد من اريتريا عبر افريقيا الى شمال افريقية الا ان هذا المشروع كان مكتوبا له الفشل على كل حال حتى ولو لم تحدث موقعة عدوة ، واهميتها في نظر هؤلاء المؤرخين انها اوضحت لاصحاب النظرية الاستعمارية الايطالية الصعوبات والمعوقات التي كانت كامنة في الاستعمار الايطالي فهي بمثابة المنبه الذي نبه جماعة الاستعماريين الايطاليين الى الامكانيات الحقيقية للتوسع الاستعماري الايطالي ، وحدد بالتالي مكان ايطاليا في العلاقات الدولية ، وعلى كل فان موقعة عدوة كانت بالنسبة لايطاليا بداية فترة مليئة بالمآسي السياسية في تاريخ ايطاليا ، ورغم ذلك فان بعض المؤرخين يرون انه خلال هذه الفترة بالذات وضعت الاسس في سياسة ايطاليا الدولية تلك السياسة التي حددت دورها في الحرب العالمية الاولى .